



ارتفاع عدد القتلى إلى 19 ومئات المصابين.. وقطع الإنترنت عن عموم البلاد

العراق: المحتجون يتحدون حظر التجوال.. والحكومة تمنع دخول بغداد

التجول في بغداد اعتباراً من الخامسة من صباح أمس حتى إشعار آخر. وقال عبد المهدي في بيان أنه سيجري «استثناء المسافرين من وإلى مطار بغداد وسيارات الإسعاف والحالات المرضية من قرار حظر التجوال».

وجاء في البيان أنه سيتم أيضاً «استثناء العاملين في الدوائر الخدمية كالمستشفيات ودوائر الكهرباء والإسالة من قرار حظر التجوال».

من جانبه، وضع وزير الدفاع العراقي نجاح الشمري، كل القطاعات العسكرية في حالة تأهب للحفاظ على سيادة الدولة.

وقالت الوزارة في بيان إن «وزير الدفاع أمر بإدخال جميع القطاعات بالإنداز (في حالة تأهب) للحفاظ على سيادة الدولة والمنشآت الحكومية والأهداف الحيوية وكافة السفارات والبعثات الدبلوماسية، وأكد على ضرورة حفظ النفس».

في هذه الأثناء، أعربت المفوضية الخاصة للأمن العام للامم المتحدة في العراق جينين هينيس-بلاسكارت عن «قلق بالغ»، داعية السلطات إلى «ضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات».

إيران تعلق معبراً حدودياً مع العراق بسبب الاضطرابات

عواصم وكالات: أعلن حرس الحدود الإيراني أمس إغلاق معبر حدودي مع العراق بسبب الاضطرابات الدامية التي تشهدها عدة مدن عراقية. ونسبت وكالة «مهر» شبه الرسمية إلى الجنرال قاسم رضائي قائد حرس الحدود الإيراني قوله إن معبري «خسروي» و«جذابة» أغلقا في وقت متأخر أول من أمس. لكن في وقت لاحق من مساء أول من أمس أيضاً تم فتح معبر «جذابة»، وأوضح مسؤول إيراني كبير للتلفزيون الرسمي أن معبر خسروي أغلق لكن معابر أخرى ظلت مفتوحة قبل إحياء أربعينية الإمام الحسين في العراق. وكان وزير الداخلية الإيراني عبدالرضا رحمانی فضلي قد قال الأسبوع الماضي إنه من المتوقع أن يسور ثلاثة ملايين إيراني مدينة كربلاء جنوبي العراق في وقت لاحق من الشهر الجاري لإحياء الأربعينية.

نحو المحافظات الشمالية بالمغادرة بعد التأكد من هوياتهم». وفي سياق متصل، أعلن مجلس محافظة بغداد تعطيل العمل يوم أمس في كل الدوائر التابعة له، الأمر الذي يسمح لقوات الأمن بتعزيز نفسها وتشديد قبضتها في مواجهة المظاهرات. وبتوازي، قررت الرئاسة الثلاث تشكيل لجنة رسمية للتعامل مع مطالب المظاهرين وإطلاق حوار وطني شامل حول الإصلاح والسعي لتوفير فرص عمل. وأفادت الوكالة الوطنية العراقية للأنباء «ثينا» بأن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي دعا منسقي المظاهرات إلى حضور جلسة المجلس غداً. وكان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي قد فرض حظر



محتجون يشعلون إطارات خلال اليوم الثالث للمظاهرات في بغداد أمس (رويترز)

من نقطتي سيطرة العبايجي والتاجي 50 و 10 كم شمال بغداد». وأضاف أن «طوابير السيارات والشاحنات التي تحاول الوصول إلى بغداد اصطفت لأكثر من 10 كيلومترات فيما سمح لمتنسيي القوات الأمنية بالمتحدين بعملم من المرور». وأوضح أن «السلطات سمحت لظهور لمغادري بغداد

التواصل الاجتماعي. وأفاد مصدر في قيادة شرطة صلاح الدين بأغلاق الطريق الرئيسي الذي يربط بغداد بمدن شمال العراق عن طريق المحافظة التي تجاور العاصمة». وقال العقيد محمد خليل البازي إن «السلطات أغلقت نهائياً الطريق الذي يربط العاصمة بغداد بمحافظة شمال العراق، وإن الأغلاق تم

الصديري مقتدى الصدر الذين سبق أن شلوا مفاصل البلاد في عام 2016 باحتجاجات في العاصمة». اتخذت الحكومة العراقية خيار الحزم على نحو ما تمثّل في عدة إجراءات، أهمها: قطع الإنترنت الذي وصل أمس إلى نحو 75٪، بحسب ما أفادت منظمة متخصصة، مما جعل من العاصمة بغداد بمحافظة الصعوبة الدخول إلى مواقع

بشرق البلاد، وفق المصدر نفسه، فيما أصيب أكثر من 600 شخص بجروح في أنحاء البلاد. ويبدو هذا الحراك حتى الآن عفويًا، إذ لم يعلن أي حزب أو زعيم سياسي أو ديني عن دعمه له، فيما يعتبر سابقة في العراق، حيث رفع المظاهرون خلال الاحتجاجات شعار «لا للسياسيين ولا للمعلمين»، في إشارة إلى أنصار زعيم التيار

بغداد - وكالات: ازدادت الأوضاع اشتعالاً في العراق وتواصل الاحتجاجات المطالبة برحيل الفاسدين وتأمين فرص عمل للشباب، لليوم الثالث على التوالي في تحد من المظاهرين لفرض حظر التجول الذي دخل حيز التنفيذ فجر أمس.

وأطلقت القوات الأمنية العراقية مجدداً أمس الرصاص الحي لتفريق المظاهرين الذين تجمعوا في ساحة التحرير بوسط بغداد وأشعلوا إطارات السيارات، فيما ارتفع عدد القتلى إلى 19 شخصاً على الأقل وإصابة مئات آخرين بجروح.

وفي أماكن أخرى من العاصمة وفي مدن عدة، وصل المحتجون لإغلاق الطرقات أو إشعال الإطارات أمام المباني الرسمية في النجف والناصرية جنوباً.

وفي محافظة ذي قار، وكبرى مدنها الناصرية، التي تبعد 300 كيلومتر جنوب بغداد، قتل 11 شخصاً منذ الثلاثاء الماضي، بينهم شرطي، بحسب ما أعلن مسؤول محلي.

وقتل أربعة مظاهرين آخرين في مدينة العمارة، كبرى مدن محافظة ميسان، إضافة إلى مظاهرين اثنين في بغداد وآخرين في الكوت

بروكسل ولندن تتبادلان الاتهام بالمسؤولية عن عرقلة «بريكست»

أن يوافق البرلمان والسلطة التنفيذية في إيرلندا الشمالية على ذلك. وسيلغي ذلك عمليات المراقبة بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا (العضو في الاتحاد الأوروبي) لكن ذلك يعني قواعد متباينة بين المنطقة البريطانية التي هي إيرلندا الشمالية وباقي المملكة المتحدة. وقوبلت هذه المقترحات برود فعل سلبية جدا من الشركات في مقاطعة إيرلندا الشمالية، واعتبرتها جمعية شركات التوزيع «غير قابلة للتنفيذ».

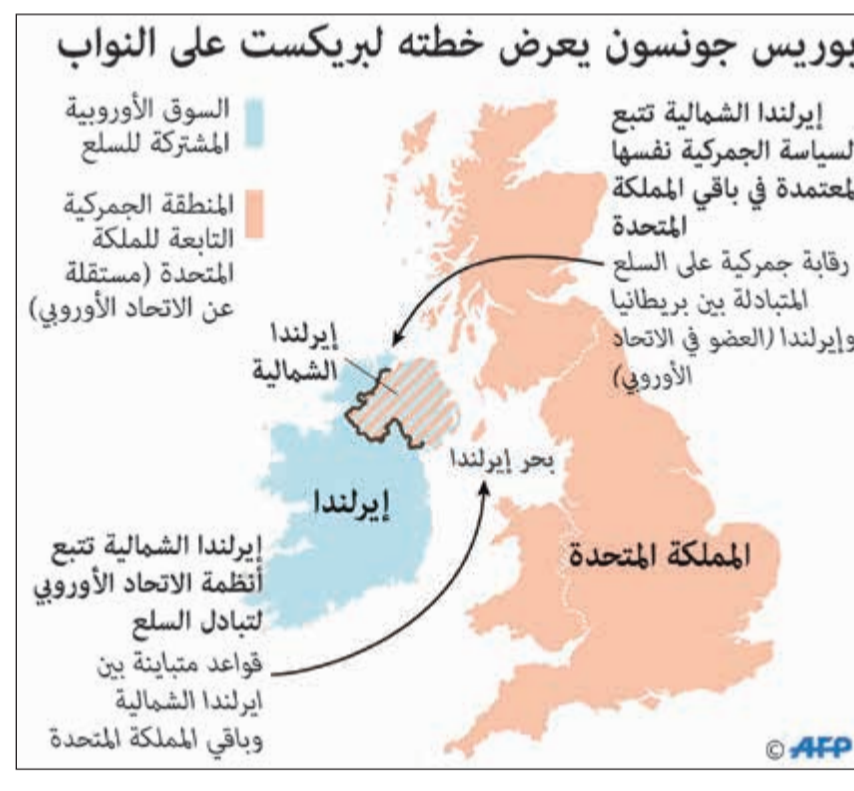
دعا جونسون إلى طلب تأجيل بريكست أو الاستقالة. وتنص خطة بوريس جونسون على أن تخرج مقاطعة إيرلندا الشمالية من الاتحاد الجمركي الأوروبي كباقي المملكة المتحدة، لكن مع الاستمرار في تطبيق القوانين الأوروبية من ناحية نقل السلع بما في ذلك الأغذية مع إنشاء «منطقة تنظيمية» على جزيرة إيرلندا شرط

ببروكسل وليس العكس». وعلاوة على اقتناع الأوروبيين في الوقت القليل المتبقي، يتعين على جونسون الحصول على دعم أعضاء مجلس العموم حيث لم يعد يملك أغلبية. وعمل جاهداً لأجل ذلك أمس، خلال جلسة صاخبة عكست مناخ الأزمة السياسية السائد في المملكة المتحدة منذ أكثر من ثلاث سنوات اثر فوز

عواصم - وكالات: تبادلت بروكسل ولندن أمس، إلقاء المسؤولية الواحدة على الأخرى في عرقلة التوصل لاتفاق بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، ودعت كل منهما الأخرى إلى بذل جهد إضافي لتفادي الخروج دون اتفاق نهاية أكتوبر الجاري.

وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لدى دفاعه في البرلمان عن مقترحاته، إن لندن «أبدت مرونة كبيرة للتوصل إلى تسوية، إذا اختار جيراننا الأوروبيون عدم اظهار النية الطيبة ذاتها للتوصل إلى اتفاق، فسكون علينا حينها مغادرة (الاتحاد الأوروبي) في 31 أكتوبر، وهو سيناريو يرجح أن تكون عواقبه الاقتصادية كارثية».

وفي حين حمل جونسون الأوروبيين مسؤولية فشل المفاوضات، أكدت متحدة باسم المفوضية الأوروبية أنه يعود لبريطانيا أمر حل «النقاط الإشكالية» في المقترح البريطاني التي أثارها الاتحاد الأوروبي. وقالت ناناشا برتو خلال المؤتمر الصحفي اليومي في بروكسل «كما قلنا هناك نقاط إشكالية في اقتراح بريطانيا ولا يزال هناك عمل يجب القيام به. لكن هذا العمل يجب أن نتجزه



المخطط تضمن تجهيز 500 كيلوغرام من المواد المتفجرة الحرس الثوري الإيراني يعلن إحباط محاولة لاغتيال قاسم سليمانى



قاسم سليمانى (أ.ف.ب)

عواصم - وكالات: أعلن الحرس الثوري الإيراني عن إحباط محاولة لاغتيال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس ذراع العمليات الخارجية بالحرس وذلك في مدينة كرمان قبل نحو ثلاثة أسابيع. وقال رئيس جهاز الاستخبارات في الحرس الثوري حسين طائب، إنه «تم إفشال مخطط متورطة فيه المخابرات الإسرائيلية لاغتيال قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليمانى، والإلقاء القبض على فريق الاغتيال عبر مخابرات الحرس الثوري».

وأضاف طائب أن «فريق الاغتيال قام بشراء مكان بالقرب من حسينية والد اللواء سليمانى في مسقط رأسه بمدينة كرمان جنوب البلاد، وقام بتجهيز ما بين 350 و 500 كيلوغرام من المواد المتفجرة ووضعها في نفق تحت الحسينية». وتابع: «فريق الاغتيال كان يخطط لتنفيذ التفجير لدى حضور سليمانى بين المشاركين في مراسم العزاء في عاشوراء، وقد اعترف فريق الاغتيال بعد اعتقاله بالتخطيط لاغتيال سليمانى في يومي التاسع والعاشر من محرم الماضي». وقال طائب إن «اغتيال سليمانى كان يهدف إلى إثارة حروب طائفية وقد أعد له لسنوات، مضيقاً: «أعداء الثورة وبعد

فشلهم في استهداف مقر الحرس خططوا لاغتيال سليمانى داخل إيران وتحديداً في كرمان، لكننا نجحنا في منع أجهزة مخابرات من ارتكاب جريمة كهذه، عبر اعتقال الفريق المكون من 3 أشخاص». ولفت رئيس جهاز الاستخبارات في الحرس الثوري إلى أن «فريق الاغتيال كان وانقا من إمكانيةه على تنفيذ مخططة لدرجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال قبل أسابيع إنهم سيقتلون اللواء سليمانى». وختم طائب قائلاً إن «فريق الاغتيال كان يحاول العمل على إشعال حرب مذهبية ومحاولة إظهارها على أنها مسألة انتقام داخلية».

هجوم على مركز شرطة باريس ومقتل 4 والمنفذ «موظف استخبارات»



طائرة هليكوبتر للإسعاف الجوي في بونت ماري بالقرب من مقر شركة باريس (أ.ف.ب)

إلى فرانسوا مولان النائب العام في الجمهورية الفرنسية. بدورها، كتبت عمدة باريس أن هيدالغو تغريدت فيها «باريس تبكي على الأمن في قتله لاحقاً، في هجوم غير مسبوق داخل هذه المؤسسة». وأضافت في أول تأكيد رسمي لوقوع قتلى «الخسارة كبيرة: عدد من رجال الشرطة فقدوا أرواحهم». وجرى بث رسالة إنذار عبر مكبرات الصوت في قصر العدل في باريس الواقع قبالة مقر الشرطة، وقالت الرسالة «وقع اعتداء في مقر الشرطة والوضع تحت السيطرة»، ولكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن المنطقة «لا تزال تحت المراقبة».

ويأتي هذا الاعتداء الدموي غداة مشاركة آلاف من عناصر الشرطة في باريس بـ «مسيرة غضب»، في تحرك غير مسبوق منذ نحو 20 عاماً. وبخلاف دوافع التحركات السابقة، فإن التحرك الأخير غير مرتبط بوقوع حادث نموي، وإنما يتعلق بارتفاع أعباء الخدمة والتوترات الناتجة بحراك «السترات الصفراء» ضد السياسة الاجتماعية والاقتصادية للرئيس إيمانويل ماكرون. بالإضافة إلى ارتفاع نسب الانتحار داخل الشرطة، وهي مسألة مزمنة داخلها. وبحسب المنظمات النقابية، شارك 26 ألف شخص في التحرك، ويوجد في فرنسا نحو 150 ألف عنصر شرطة. ويقول جاك مايار الذي يشارك في رئاسة مركز بحثي حول القانون والمؤسسات العقابية «ثمة اليوم عوامل تتراكم: بعد موجة الاعتداءات الإرهابية، واجه رجال الشرطة حراك السترات الصفراء الممتد، وسط ظروف صعبة جداً للتدخل، وثمة أيضاً مسألة الانتحار التي نتجت من جديد، وبالإضافة إلى ذلك هناك العلاقات المتدهورة مع الشعب».

عواصم - وكالات: قتل 4 من عناصر الشرطة طعنًا بالسكين أمس في اعتداء وقع داخل مقر شرطة باريس ونفذه موظف في إحدى مديريته، عمدت قوات الأمن إلى قتله لاحقاً، في هجوم غير مسبوق داخل هذه المؤسسة. ووقع الاعتداء داخل هذا المركز الرئيسي للشرطة الواقع في قلب المركز التاريخي للعاصمة قرب كاتدرائية نوتردام. ويستطلع المحققون بالأخص احتمال وجود خلاف شخصي، وكان المنفذ - الذي قتل في باحة المبنى - يعمل في مديرية الاستخبارات في المقر، في قسم المعلوماتية. وخضع المقر إلى حراسة مشددة فور وقوع الاعتداء، إذ جرى إغلاق المحيط فيما حضرت إلى المكان نحو عشر شاحنات إطفاء وطوافة إسعاف، بحسب «فرانس برس».

وقال اميري سياماندي وهو مترجم كان حاضراً داخل المقر أثناء وقوع الاعتداء «كانوا يركضون في كل مكان، ويبدو في كل مكان»، وتابع لـ «فرانس برس»: «سمعت طلقة نارية ففهمت أن الأمر في الداخل»، مضيفاً أنه «بعد وقت قصير، رأيت شرطيات يبكين كانا في حالة هلع». من جانبه، تفقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مقر شرطة باريس الذي شهد الهجوم، وأعلن قصر الإليزيه حسبما ذكرت قناة «بي إن إم» الإخبارية الفرنسية أن ماكرون توجه إلى مقر الشرطة لإظهار دعمه وتضامنه مع جميع موظفي مديرية الشرطة. وأوضحت القناة أن رئيس وزراء فرنسا إدوارد فيليب توجه أيضاً إلى موقع الحادث ونك في الوقت الذي يتواجد فيه وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستانير الذي أرحباً زيارته إلى تركيا كما كان مقرراً، وتواجد أيضاً لوران نونيز وكيل وزارة الداخلية الفرنسية بالإضافة

ثأل مرة في الكويت
شاهد تقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar